

إطار مقترح للإفصاح المحاسبي عن الأطراف ذوي العلاقة لتحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية دراسة حالة

محمد فوزي بهرام محمد سليمان
مدير حسابات بالمعهد العالي للخدمة
الاجتماعية بالمنصورة

أ.د. محمود محمد عبد
الرحيم حسين
أستاذ المحاسبة والمراجعة
المساعد
بالكلية

أ.د. على محمود مصطفى
خليل
أستاذ المحاسبة والمراجعة
ورئيس قسم المحاسبة
بالكلية

إطار مقترح للإفصاح المحاسبي عن الأطراف ذوي العلاقة لتحسين المحتوى

الإخباري للتقارير المالية : دراسة حالة

محمد فوزي بهرام^(*) & أ.د/ على محمود خليل^(**) & أ.د/ محمود محمد عبد الرحيم^(***)

ملخص

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في وضع إطار مقترح للإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة ومعاملاتها كمدخل لتحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المصرية وذلك من خلال استخدام نموذج الأداء المتوازن وتحويله من خلال ثلاث مؤشرات وهم الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة ، والمعايير المحاسبية للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وقام الباحث باستخدام تحليل المحتوى كمنهج علمي لدراسة التقارير المالية الحالية كأساس لعملية التحسين المقترحة ، وتم استخدام أسلوب دراسة الحالة لتطبيق مقترحات الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للشركة محل الدراسة ، وباختبار فروض الدراسة قبل وبعد تطبيق الإطار المقترح من خلال الأسلوب الإحصائي Paired Samples T- Test تبين أن الإطار المقترح للإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة ومعاملاتها يساعد على تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية للشركة محل الدراسة.

الكلمات الافتتاحية : الإفصاح المحاسبي، معاملات الأطراف ذوي العلاقة، المحتوى الإخباري للتقارير المالية.

Abstract

The main objective of the research is to develop a proposed framework for the disclosure of related parties and their transactions as an entrance to improve the news content of the financial reports of companies listed in the Egyptian stock market, through the use of the balanced performance model and its modification through three indicators, namely the basic qualitative characteristics and secondary qualitative characteristics of accounting information for the transactions of the parties Stakeholders, and accounting standards for the disclosure of related party transactions. The researcher used content analysis as a scientific method to study the current financial reports as a basis for the proposed improvement process. The case study method was used to apply the proposals for disclosure of related party transactions for the company under study, and to test the study hypotheses before and after Applying the proposed framework through the statistical method Paired Samples T- Test It turns out that the proposed framework for the disclosure of related parties and their transactions helps to improve the news content of the financial reports of the company under study

Keywords: Accounting Disclosure, Related Party Transactions, News Content of Financial Reports.

(*) محمد فوزي بهرام : مدير الحسابات – معهد خدمة اجتماعية – المنصورة.

(**) أ.د/ على محمود خليل : أستاذ المحاسبة والمراجعة ورئيس قسم المراجعة بكلية التجارة – جامعة بنها.

(***) أ.د/ محمود محمد عبد الرحيم : أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بكلية التجارة – جامعة بنها.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١- المقدمة:

تعتبر الأنظمة المحاسبية والبيانات المالية التي توفرها القوائم المالية للشركات، مصدراً رئيسياً للمعلومات والبيانات المالية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية، لتحقيق أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة، وتقوم التقارير المالية بدور هام في الإفصاح المحاسبي باعتبارها وسيلة الاتصال المناسبة بين الشركة وبين كافة الطوائف التي تهتم بالشركة، وتحقيق الإشباع المناسب لهم، هذا وتتحقق الوظيفة الإعلامية للمحاسبة عندما يتم توصيل المعلومات المطلوبة إلى المستخدمين بأعلى درجة توافق بين طرفي التوصيل المحاسبي (معد البيانات، ومستخدم المعلومات).^(١) وبذلك فإن التقارير المحاسبية التي لا توضح الحقيقة الاقتصادية للشركة قد تتسبب في تسعير غير عادل لأسهم الشركة في سوق رأس المال، وتكلفة عالية لرؤوس أموال الشركات، وهروب رؤوس الأموال بحثاً عن استثمارات آمنة.^(٢) وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في تعظيم منفعة المحتوى الإخباري للتقارير المالية اللازمة لتلبية متطلبات مستخدميها بما يدعم قراراتهم، ويؤدي وجود معلومات مالية أكثر تخصيصاً ونطاقاً موسعاً للإفصاح إلى زيادة مستوى شفافية القوائم المالية.^(٣)

وتختلف وجهات النظر حول حدود الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية للشركة، ويرجع ذلك إلى اختلاف مصالح الأطراف ذوي العلاقة، وبالتالي اختلاف أهداف هذه الأطراف من استخدامهم هذه البيانات.^(٤)

ويُعد الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة هاماً وداعماً للمحتوى الإخباري للتقارير المالية، وذلك لأن قارئ البيانات المالية يتمكن من تكوين رأي حول تأثير علاقات الأطراف ذوي العلاقة على الشركة التي تصدر القوائم والتقارير المالية، بغض النظر عما إذا كان هناك عمليات قد تمت مع الأطراف ذوي العلاقة أم لم تتم، ويرى الباحث أن عملية المحاسبة عن الأطراف ذوي العلاقة أمراً في غاية التعقيد والخطورة لأنه يمكن استخدامها بغرض التلاعب في القوائم المالية للشركة من خلال إدارة الأرباح، وبالتالي التأثير على جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية، وينبغي الإفصاح بشأنها بدرجة عالية. والدليل على ذلك اهتمام الهيئات المهنية الخاصة بمعايير المحاسبة بموضوع الأطراف ذوي العلاقة، حيث قامت بإصدار معايير محاسبية خاصة بالإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة تتناول مفهوم وتحديد هذه المعاملات ومتطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات، ومن أمثلة هذه المعايير معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤)، والقسم (٨٥٠) من معايير المحاسبة الأمريكية، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٥) وغيرها من المعايير، لذا يحاول الباحث وضع إطاراً للإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة لتحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية.

٢- مشكلة البحث:

يتطلب الإطار الحالي للإفصاح المحاسبي تصميم وإعداد التقارير المالية، بحيث تعطي تصوراً واضحاً للأحداث المالية التي تؤثر على نشاط الشركة، ويجب أن تحتوي التقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة وغير مضللة للمستثمر بصفة خاصة، ولمستخدمي القوائم المالية بصفة عامة.

ويُعد مبدأ الإفصاح المحاسبي ملائماً لتلبية متطلبات الواقع في الشركات المعاصرة، ويُعد من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تستخدم لإثراء قيمة ومنفعة المحتوى الإخباري للتقارير المالية، وكذلك اتخاذ القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة للشركة، ومن ثم يهتم الإفصاح المحاسبي في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة، إضافة إلى تحقيق الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي، وهو تلبية احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية.^(٥)

ولقد أدى انهيار شركة Enron للطاقة بسبب التلاعبات المالية بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تمت بواسطة الإدارة، وإصدار تقارير مالية غير معبرة عن الحقيقة لعدم الإفصاح أو أن الإفصاح غير كاف عن هذه المعاملات، وما تبعه من خسائر للمستثمرين، إلى فقدان الثقة في التقارير المالية المنشورة، بل وفقدان الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة وفي سوق رأس المال بصفة عامة، فضلاً عن الصدمة الأخلاقية التي أصيب بها المجتمع ككل.^(٦)

ويُعد معيار الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، من أهم المعايير الدولية للمحاسبة، والذي يكون له تأثير على المحتوى الإخباري للتقارير المالية اللازمة لتلبية متطلبات مستخدميها. وذلك لتأثر مستخدمي التقارير المالية بطبيعة علاقات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة التي تصدر القوائم والتقارير المالية وبالتالي تتأثر قراراتهم الاقتصادية المختلفة.

وذلك لأن الهدف من هذا المعيار هو التحقق من أن القوائم المالية للشركات تتضمن الإفصاحات اللازمة للفت الانتباه إلى احتمالية تأثر المركز المالي والأرباح والخسائر بوجود الأطراف ذوي العلاقة وبنتيجة المعاملات معهم وأرصدتهم القائمة، وفي ضوء ذلك تتمثل مشكلة البحث في عدة تساؤلات على النحو التالي:

١. ما هي طبيعة الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالشركة؟
٢. ما تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمعاملات التي تتم بين الأطراف ذوي العلاقة على جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية؟
٣. إلى أي مدى يساهم الإطار المقترح للإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة في تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية؟

٣- هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتساؤلاته، يتحدد الهدف الرئيسي لهذا البحث في التعرف على أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية. ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

١. بيان أثر العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية سواء كانت الأساسية أو الثانوية على الإفصاح المحاسبي لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية.
٢. بيان دور المعايير المحاسبية للإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة في تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية.
٣. يحسن الإطار المقترح للإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة من جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية.
٤. تقديم دراسة حالة لاختبار مدى معنوية الإطار المقترح للإفصاح عن تعاملات ذوي العلاقة في تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية.

٤- منهج البحث:

يعد هذا البحث من الدراسات التطبيقية حيث يتم التركيز على القياس الموضوعي بوصف التطبيق العملي للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة في التقارير في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، بغرض استنباط إطار مقترح يتناول تحسين المحتوى الإخباري لهذه القوائم المالية، ولذلك ينتهج الباحث المنهج العلمي الحديث (الاستقرائي الاستنباطي المختلط)، وذلك باتباع الخطوات الرئيسية المحددة وفقاً لذلك المنهج .

٥- أهمية البحث:**تنقسم أهمية البحث إلى:**

- أ- **الأهمية العلمية:** وضع إطار مقترح للإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية مقترن بدراسة حالة تقيس مدى معنوية هذا الإطار المقترح.
- ب- **الأهمية العملية:** يقوم مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، بدور هام في تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية، كما يساعد في الاتصال المحاسبي الفعال بين الشركة مصدرة التقارير المالية ومستخدمي المعلومات المحاسبية والبيانات المالية المتضمنة في هذه التقارير، حيث أن الإفصاح عن طبيعة علاقات الأطراف ذوي العلاقة بالشركة مصدرة التقارير المالية يساعد مستخدمي التقارير المالية في معرفة تأثير الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على المحتوى الإخباري للتقارير المالية، بالإضافة إلى مساعدة الجهات التنظيمية والرقابية، خاصة هيئة الرقابة المالية في التعرف على ما إذا كان هناك حاجة إلى زيادة

متطلبات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، بما يثري المحتوى الإخباري للتقارير المالية.

٦- حدود البحث:

- ١- لن يتناول البحث الشركات العائلية المقيدة أو غير المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٢- لن يتناول البحث المؤسسات المالية نظراً لطبيعتها الخاصة وتخضع لمتطلبات إفصاح ولوائح تنظيمية تختلف عن المؤسسات الأخرى.
- ٣- لا يتناول البحث المعالجة الضريبية للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.
- ٤- لم يتناول البحث تأثير آليات الحوكمة على معاملات الأطراف ذوى العلاقة إلا بالقدر الذي يخدم البحث.
- ٥- مدة دراسة الحالة للشركة محل الدراسة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩.

٧- خطة البحث:

قسم الباحث خطة البحث على النحو التالي :

- القسم الأول : الإطار العام للبحث، ويشمل المقدمة - مشكلة البحث - هدف البحث - منهج البحث - أهمية البحث - حدود البحث - خطة البحث .
- القسم الثاني : الدراسات السابقة.
- القسم الثالث : طبيعة الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة.
- القسم الرابع : الإطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة.
- القسم الخامس : دراسة الحالة.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات.
- المراجع.

القسم الثاني : الدراسات السابقة

أ- استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

يمكن عرض أهم الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة على المحتوى الإخباري للتقارير المالية ويمكن للباحث عرض تلك الدراسات للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج وذلك على النحو التالي :

١- دراسة أسماء الصيرفي (٧): ٢٠١٦

هدفت الدراسة إلى اختبار ودراسة أثر مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قيمة الشركة، وكذا دراسة واختبار أثر كل من قيمة ونوع المعاملة (كمتغيرات رقابية) على هذه العلاقة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير مباشر سلبي غير معنوي لمستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة، وعلى الرغم من أن التأثير السلبي المباشر غير معنوي إلا أنه يوجد تأثير غير مباشر معنوي للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة في ظل إدخال متغيري قيمة المعاملة ونوع المعاملة كمتغيرات رقابية على العلاقة السابقة، مما يشير إلى وجود تأثير لمتغيري نوع المعاملة وقيمتها على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقيمة الشركة.

٢- دراسة Victor Gan , 2017: ^(٨)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير معاملات الأطراف ذوي العلاقة على أداء وتقييم الشركات المدرجة في ماليزيا. والتحقق من التأثير الذي تمارسه حوكمة الشركات على هذه العلاقة. وتوصلت الدراسة إلى أن المستثمرين في الشركات الماليزية يرون أن استخدام معاملات الأطراف ذوي العلاقة بطريقة سلبية يدعم الصراع وعدم جودة البيانات المالية، وأن معاملات الأطراف ذوي العلاقة تعتبر دليل يضعف من خلاله التقييم المالي للشركات.

٣- دراسة Moataz El-Helaly & et al., 2018: ^(٩)

هدفت الدراسة إلى قياس مدى استخدام التعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة كأداة لإدارة الأرباح في الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تركز على استغلال التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وأن جودة المراجعة قد تحد من ذلك وأن الدراسة لم تثبت أي أثر عند استخدام إدارة الأرباح بالاستحقاقات.

٤- دراسة Pier Luigi Marchini & Others, 2019: ^(١٠)

هدفت الدراسة إلى تحليل دقة وشفافية المعلومات المرتبطة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة وقابليتها للفهم والامتثال للتشريعات وقابليتها للمقارنة. كما هدفت أيضا إلى دراسة ما إذا كان يمكن إبلاغ المساهمين بشكل كامل بجميع معاملات الأطراف ذوي العلاقة من خلال قراءة القوائم المالية الموحدة للشركة فقط.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد ضرورة لإجراء تصنيف محدد للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وبناء على ذلك لا يمكن مقارنة المعلومات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة، وأن القوائم المالية الموحدة لا تحل للمساهمين مشكلة الإفصاح عن المعلومات حول معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وكذلك الحصول على معلومات عادلة عنها. وتم تقديم إطار واضح ومحدد للكشف عن المعاملات تم وضعه عن طريق التنظيم أو التشريع، لاستخدامه من قبل الشركات سيكون من المفيد توفير معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة مستقبلاً.

٥- دراسة El Madbouly, 2020: (١١)

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات حدوث معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالنسبة لعوامل حوكمة الشركات من ناحية، والخصائص التشغيلية للشركات من ناحية أخرى. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الحكومية، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وبين معاملات الأطراف ذوي العلاقة.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية لكلا من تركيز الملكية وحجم الشركة والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في حالة وجود سوق رأس مال ناشئ مثل مصر.

٦- دراسة Patrick & Mayava, 2021: (١٢)

هدفت الدراسة إلى دراسة التأثير الهام للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على إدارة الأرباح في هونج كونج، من خلال الأنواع الثلاثة الأكثر شيوعاً للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (المبيعات - الإقراض - الاقتراض).

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات لم يكن لديها مستوى مرتفع بشكل غير طبيعي من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة عندما يكون لديهم حوافز لإدارة الأرباح في بورصة هونج كونج سواء من خلال المبيعات أو الإقراض والاقتراض. وأن هذه المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لا تستخدم في تسهيل إدارة الأرباح أو تضخيم الأرباح.

كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بشكل خاص يؤدي إلى تعزيز مصداقية التقارير المالية السنوية للشركات.

ب- تقييم عام للدراسات السابقة:

١- ركزت معظم الدراسات على تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية واستخدامها كأداة لإدارة الأرباح على الاستحقاقات والأنشطة الحقيقية.

٢- تطرقت معظم الدراسات إلى:

- مدى تأثير الإفصاح عن قيمة ونوع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة.
- يمكن الإفصاح للمساهمين بشكل كامل بجميع معاملات الأطراف ذوي العلاقة من خلال قراءة القوائم المالية الموحدة للشركة فقط.
- العلاقة بين حوكمة الشركات من ناحية، والخصائص التشغيلية للشركات من ناحية أخرى على معاملات الأطراف ذوي العلاقة .

٣- معظم الدراسات تناولت تأثير معاملات الأطراف ذوي العلاقة على أداء وتقييم الشركات والتحقق من التأثير الذي تمارسه حوكمة الشركات على هذه العلاقة.

٤- لم تتطرق هذه الدراسات إلى وضع إطاراً محاسبياً للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة يعمل على تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية للشركات. وبناء على ماسبق سيكون التمييز للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو قيام الباحث بالاهتمام بوضع إطاراً محاسبياً للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة يعمل على تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية للشركات.

القسم الثالث : طبيعة الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة:

١- طبيعة والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

تعرف المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، على أنها الصفقات التي تتم بين الشركة وفروعها، والشركات التابعة والملاك الأساسيين والمديرين أو أسرهم أو الكيانات المملوكة والتي يتم إدارتها من قبل هؤلاء المديرين أو أسرهم،^(١٣) وتسود نظريتين هامتين بشأن هذه الصفقات تتم بين شركة واحدة أو أكثر، والشركات التابعة لها وكبار المساهمين أو الملك أو الإدارة، وهما:^(١٤)

- (١) نظرية تعارض المصالح: يمكن استخدام تلك المعاملات كآلية لاستغلال موارد الشركة، وتحويل أموال الشركة إلى ملكية الأطراف ذوي العلاقة، أو أي ممارسات احتيالية أخرى، ويزداد التأثير السلبي للإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، في حالة تركيز الملكية بين فئة قليلة من المستثمرين، حيث أن بعض المعاملات تنطوي على تلاعب في القوائم المالية.
- (٢) نظرية كفاءة المعاملات: يمكن من خلال تلك المعاملات تخفيض تكاليف المعاملات، وزيادة كفاءتها فضلاً عن رفع مستوى شفافية القوائم المالية، وتحسين اتخاذ القرارات. في حين أشارت إحدى الدراسات^(١٥) إلى أنه في الواقع لا يمكن تصنيف معاملات الأطراف ذوي العلاقة، على أنها معاملات احتيالية، أو أنها تلبى احتياجات اقتصادية. ولكن ذلك يعتمد على الغرض من هذه المعاملات، هل الغرض هو المصادرة والاحتيال والاستغلال، أم تحقيق الكفاءة.

٢- معايير الإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة :

أ- معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤:^(١٦)

وفقاً للمعايير الدولية استهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤) والمعدل على تأكيد وجود الإفصاح اللازم لزيادة توضيح احتمال تأثير نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بوجود الأطراف ذوي العلاقة، وبالمعاملات معها، وبالأرصدة غير المسددة بما في ذلك التزام هذه الأطراف، فلقد عرف هذا المعيار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على أنها تحويل الموارد والخدمات والالتزامات بين الشركة المعدة للتقارير والأطراف ذوي العلاقة، بغض النظر عن وجود مقابل لهذا التبادل، كما عرف المعيار الطرف ذوي العلاقة بأنه شخص أو شركة مرتبطة بالشركة المعدة للتقارير المالية. ولقد فرق

هذا المعيار بين فئتين من الأطراف ذوي العلاقة وهما الأشخاص والشركات، وفيها يكون الشخص أو أحد أفراد عائلته المقربين ذوي علاقة بالشركة المعدة للتقارير في الحالات التالية:

- (١) إذا كان الشخص له السيطرة أو سيطرة مشتركة على الشركة المعدة للتقارير.
- (٢) إذا كان للشخص تأثير هام (نفوذ مسيطر) على الشركة المعدة للتقارير .
- (٣) إذا كان الشخص أحد مديري الإدارة العليا للشركة المعدة للتقارير أو في الشركة القابضة للشركة المعدة للتقارير .

بينما تعد الشركة ذوي علاقة بالشركات المعدة للتقارير في الحالات الآتية:

- (١) إذا كانت الشركة والشركة المعدة للتقارير أعضاء في نفس المجموعة وهو ما يعني أن كل شركة قابضة أو تابعة أو تابعة فرعية ذات علاقة بالأخرى.
- (٢) إذا كانت إحدى الشركات شقيقة أو مشاركة في المخاطر للشركة الأخرى (أو تكون الشركة شقيقة أو مشاركة في المخاطرة لعضو في مجموعة تكون الشركة الأخرى عضوا فيها).
- (٣) إذا كانت الشركتان مشروعات مشاركة في المخاطرة لنفس الطرف الثالث.
- (٤) في حالة ما إذا كانت إحدى هذه الشركات مشروع مشاركة في المخاطرة طرف ثالث، والشركة الأخرى شركة شقيقة للطرف الثالث.
- (٥) إذا كان الغرض من الشركة خطة منافع ما بعد التوظيف لمنفعة موظفي الشركة المعدة للتقارير أو لمنفعة موظفي شركة أخرى ذات علاقة بالشركة المعدة للتقارير، وإذا كانت الشركة المعدة للتقارير هي نفسها هذه الخطة يكون أصحاب العمل الراعين ذوي علاقة بالشركة المعدة للتقارير.
- (٦) أن تكون خاضعة للسيطرة أو لسيطرة مشتركة من قبل شخص ذوي علاقة.
- (٧) أن يكون هناك تأثير جوهري على الشركة أو عضو في الإدارة العليا للشركة للشخص ذوي العلاقة .

ولقد أشار المعيار الدولي رقم (٢٤) أيضاً إلى أنه عند الأخذ في الاعتبار علاقة كل طرف ذوي علاقة فإن تركيز الاهتمام يكون جوهر العلاقة (وليس مجرد الشكل القانوني)، كما أشار المعيار إلى الأطراف غير ذوي علاقة وهي: (١٧)

- (١) وجود تأثير لأحد أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين في إحدى الشركتين بشكل جوهري على الشركة الأخرى أو شركتان لمجرد وجود مدير أو أحد أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين في كلا الشركتين.

(٢) أن تكون هناك مشاركة في شركة مشاركة في المخاطرة من أجل سيطرتها المشتركة عليها وأيضا الممولون، والنقابات والاتحادات العمالية، والمرافق العامة، والأقسام والوكالات الحكومية

التي لا تسيطر أو تسيطر بصورة مشتركة، أو لا يوجد لها تأثير على الشركة بشكل جوهري فقط نتيجة معاملاتها العادية مع إحدى الشركات (حتى إذا كان لها تأثير في حرية تصرف الشركة أو مشاركتها في اتخاذ قراراتها).

٣) من يتعامل مع الشركة بحجم أعمال ضخم فقط بسبب التبعية الاقتصادية سواء كان عميل أو مورد أو مانحي امتياز أو الوكيل العام .

وفيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما أوردها المعيار المحاسبي الدولي (24) فقد تضمن المعيار عدداً من الأمور التي ينبغي على الشركات الإفصاح عنها، سواء في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لها، وتتمثل تلك المتطلبات فيما يلي:^(١٨)

١- فيما يتعلق بالعلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها : يجب الإفصاح عن العلاقات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها، بغض النظر عن وجود معاملات بينهما. وعلى الشركة الإفصاح عن اسم الشركة القابضة أو الجهة المسيطرة النهائية. وإذا كانت الشركة القابضة أو الجهة المسيطرة النهائية لا تصدر قوائم مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام فيجب الإفصاح عن ثاني أكبر شركة قابضة تصدر تلك القوائم. كما يكون من المناسب الإفصاح عن علاقة الطرف ذوي العلاقة في حال وجود سيطرة لتمكين مستخدمي القوائم المالية باتخاذ القرارات فيما يتعلق بآثار علاقات الطرف ذوي العلاقة على الشركة، بغض النظر عن وجود معاملات.

٢- فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: إذا كان لدى الشركة معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية فإنه يجب عليها الإفصاح عن طبيعة العلاقة ذوي العلاقة، إلى جانب المعلومات حول تلك المعاملات والأرصدة غير المسددة بما في ذلك الالتزامات والتي تكون مهمة للمستخدمين لفهم التأثير المحتمل للعلاقة بين تلك الأطراف على القوائم المالية، مثل قيمة المعاملات، وقيمة الأرصدة القائمة (غير المسددة) بما في ذلك الالتزامات وشروطها وأوضاعها بما في ذلك مدى ضمانها وطبيعة التعويض الذي سيتم طرحه في التسوية، وتفاصيل أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، بالإضافة إلى مخصص الديون المشكوك فيها، والمتعلق بقيمة الأرصدة غير المسددة، كما يجب الإفصاح عن المصروف المعترف به خلال الفترة، والمتعلق بالديون المدومة أو المشكوك فيها والمستحقة الدفع من قبل الأطراف ذوي العلاقة.

٣- فيما يتعلق بمكافآت (تعويضات) موظفي الإدارة الرئيسيين: يجب على الشركة الإفصاح عن إجمالي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين ولكل من البنود التالية : منافع الموظفين قصيرة

الأجل، ومنافع ما بعد انتهاء الخدمة، والمنافع طويلة الأجل الأخرى، ومنافع نهاية الخدمة (التقاعد)، والمدفوعات على أساس السهم. وأخيراً فقد أشار المعيار إلى أن الإفصاح بأن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لشروط مماثلة لتلك السائدة بين أطراف ليس بينها علاقة. يتم فقط إذا كانت هذه الشروط يمكن التحقق منها، كما يشير إلى أنه يمكن الإفصاح عن البنود المتشابهة في طبيعتها بشكل إجمالي إلا إذا كان الإفصاح بشكل منفصل ضروريا لفهم تأثيرات المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على القوائم المالية للشركة.

ب- معيار المحاسبة الأمريكي (ASC-850):

وفيما يتعلق بالمعايير الأمريكية ذات الصلة بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة فقد استهدف القسم (850) من معايير المحاسبة الأمريكية (FASB, 2013) والخاص بالإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة إلى ضمان الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة التي تحدث تأثيراً في اتخاذ القرار، من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهميتها. حيث يُعرّف تلك المعيار المعاملات بأنها المعاملات التي تتم بين الشركة وكل من الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والملاك الرئيسيين أو أحد أقاربهم، كما تشمل المعاملات التي تحدث بين الشركة وكل من ينتسب إليها، وتتضح عمليات الإفصاح عن تعاملات ذوي العلاقة من خلال المعيار الأمريكي (ASC-850): من خلال ما يلي: (١٩)

- (١) عند الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة، يُطلب من البيانات المالية الإفصاح عن معاملات مع أطراف ذوي صلة بالمواد بخلاف ترتيبات التعويض أو بدلات المصروفات أو بنود أخرى مماثلة تحدث في سياق العمل العادي.
- (٢) الطرف ذو الصلة هو في الأساس أي طرف يسيطر أو يمكن أن يؤثر بشكل كبير على إدارة أو سياسات التشغيل للشركة إلى الحد الذي قد يمنع الشركة من متابعة مصالحها الخاصة بالكامل. هذا وتشتمل الأطراف ذوي العلاقة على الشركات التابعة والمستثمرين بطريقة حقوق الملكية والمالكين الرئيسيين للشركة والإدارة وأفراد العائلة المباشرين للمالكين أو الإدارة.
- (٣) يجب الكشف عن المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة حتى إذا لم يكن هناك اعتراف محاسبي لمثل هذه المعاملات (على سبيل المثال، يتم إجراء الخدمة بدون دفع). لا يسمح بالإفصاح عن تأكيد أن شروط معاملات الأطراف ذوي العلاقة كانت في الأساس معادلة للصفقات التجارية الطويلة ما لم يتم إثبات هذه المطالبات. إذا كان الوضع المالي أو نتائج عمليات الكيان المبلغ يمكن أن تتغير بشكل كبير بسبب السيطرة المشتركة أو الإدارة العامة، فإن الإفصاح عن طبيعة الملكية أو السيطرة الإدارية مطلوباً، حتى إذا لم تكن هناك معاملات بين الكيانات.

٤) وتشمل الإفصاحات وفقاً للمعيار الأمريكي (ASC-850) على ما يلي:

- طبيعة العلاقة.
 - وصف للمعاملات وتأثيرات تلك المعاملات التي تنعكس في البيانات المالية لكل فترة يتم فيها عرض بيان الدخل.
 - مبلغ المعاملات بالدولار عن كل فترة يكون بيان الدخل فيها عرض وتأثيرات أي تغيير في شروط هذه المعاملات بالمقارنة مع المصطلحات المستخدمة في فترات سابقة.
 - المبالغ المستحقة من وإلى أطراف ذوي علاقة في تاريخ كل قائمة مركز مالي معروضة، جنباً إلى جنب مع شروط وطريقة التسوية.
- وينفق المعيار الأمريكي مع نظيره الدولي فيما يتعلق بتعريف الطرف ذوي العلاقة ومتطلبات الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، ويتمثل الاختلاف الجوهرى بينهما في مكافآت (تعويضات) موظفي الإدارة الرئيسيين، حيث يعتبر المعيار الأمريكي أكثر عمومية من نظيره الدولي، حيث تم الاكتفاء بالإشارة إلى أن الحسابات المدينة للمديرين، والموظفين أو الشركات الشقيقة يجب أن تظهر بصورة منفصلة ولا تدرج داخل البند العام مثل حسابات العملاء.^(٢٠)

ج- معيار المحاسبة البريطاني (FRS. 8):

لقد فرق معيار المحاسبة البريطاني (FRS. 8) بين نوعين من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، يتمثل النوع الأول في المعاملات التي تتم مع طرف ذو علاقة اعتبارية عن طريق السيطرة أو التأثير الهام، فيما يتعلق النوع الثاني بالمعاملات التي مع طرف ذو علاقة افتراضية عن طريق العمل الإداري أو ملكية نسبة من حق التصويت وأفراد العائلة المقربين^(٢١). وفيما يخص المعايير الأخرى فلقد اتفقت متطلبات الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لمعيار المحاسبة البريطاني (FRS.8)، ومعيار المحاسبة الهندي (AS.18)، ومعيار المحاسبة الأسترالي (AASB.124) مع نظيرتها في المعيار الدولي (٢٤) فيما عدا متطلبات الإفصاح الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، كما لم تتضمن تلك المعايير الشروط المطلوبة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تمت وفقاً لشروط مماثلة لتلك السائدة في المعاملات بين أطراف ليس بينها علاقة، وأضاف معيار المحاسبة الأسترالي (AASB.124) بعض الفقرات التي تتفق مع القوانين الأسترالية أو معايير المحاسبة الأسترالية بالإضافة إلى أن هذا المعيار قد نص على وجوب الالتزام بالتعديلات التي نص عليها معيار المحاسبة الدولي المناظر رقم (٢٤).^(٢٢)

د- المعيار المحاسبي المصري رقم ١٥:

فيما يتعلق بالمعيار المصري رقم (١٥) الخاص بالإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة، فإن هذا المعيار يعتبر ترجمة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤).

٣- انعكاسات الإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية:

تؤثر المعرفة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة وأرصدتهم المستحقة والعلاقات القائمة بينهم على تقييم نشاط الشركة بواسطة مستخدمي القوائم المالية متضمنة تقييم المخاطر التي تواجه الشركة، والفرص التي تمتلكها وتمثل انعكاسات الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة على جودة

التقارير المالية فيما يلي:

أ- تعد العلاقات بين الأطراف ذوي العلاقة شكلاً مألوفاً في نشاط الأعمال. فعلى سبيل المثال عادة ما تقوم بعض الشركات بتنفيذ بعض أنشطتها من خلال شركات تابعة أو مشروعات مشتركة أو الشركات الشقيقة، وبذلك فإن قابلية الشركة للتأثير على القرارات المالية للشركة المستثمر فيها يكون من خلال السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام. (٢٣)

ب- تؤثر علاقات الأطراف ذوي العلاقة على ربح أو خسارة الشركة ومركزها المالي . حيث تدخل الأطراف ذوي العلاقة في معاملات لا تدخل بها الأطراف التي لا علاقة لها. على سبيل المثال، لا تدخل الشركة التي تباع البضائع إلى الشركة القابضة بسعر التكلفة عادة في معاملات لبيع البضائع لعملاء آخرين بسعر التكلفة، وإضافة إلى ذلك، لا تتم معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالتكلفة ذاتها التي تتم بها المعاملات بين الأطراف التي لا علاقة لها. كأن تباع الشركة البضائع إلى الشركة التابعة المملوكة بالكامل لها بسعر يقل بما نسبته ٢٠% عن ذلك الذي تتعامل به مع العملاء الآخرين. (٢٤)

ج- قد تتأثر نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بالعلاقة مع الأطراف ذوي العلاقة ولو لم تتم معاملات مع تلك الأطراف. فمجرد وجود العلاقة قد يكون كافياً للتأثير على معاملات الشركة التي تعد القوائم المالية مع الأطراف الأخرى، فعلى سبيل المثال قد تقطع شركات تابعة علاقتها مع شركة أخرى عند امتلاك الشركة القابضة لشركة تابعة أو شقيقة تعمل في نفس نشاط هذه الشركة، ومن ناحية أخرى قد يمنع طرف من القيام بسبب وجود تأثير هام عليه لطرف آخر كأن تعطى الشركة القابضة تعليمات إلى الشركة التابعة بعدم القيام بأنشطة البحوث والتطوير. (٢٥)

د- يعتمد الإثبات المحاسبي للمعاملات على السعر المتفق عليه ، فيما بين الأطراف المعنية، وبالنسبة للأطراف غير ذوي العلاقة يكون تحديد السعر بإرادة حرة للطرفين، أما بالنسبة للأطراف ذوي العلاقة فتوجد درجة من المرونة في تحديد سعر معاملات الأطراف ذوي العلاقة قد لا توجد في المعاملات بين أطراف غير ذوي علاقة، وعليه فإن إتباع الأطراف ذوي العلاقة سياسات تسعير

متحيزة في المعاملات بينهم يؤثر على حسابات النتيجة للشركة، وبذلك تتمكن تلك الأطراف من تحقيق هدفها وهو تعظيم الأرباح.^(٢٦)

هـ- استخدام أصول الشركة استخداماً شخصياً: مثل استخدام أصول الشركة كضمان لقرض شخصي أو كقرض لطرف ذو علاقة، بالإضافة إلى شروط ميسرة لهذه القروض، مثل زيادة مبلغ القروض للمديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين، وتمديد ضمانات القروض إلى الأطراف ذوي العلاقة، وأخيراً تكون هذه القروض بمعدلات فائدة أقل من فائدة السوق.^(٢٧)

٤- دور حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة:

أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠١٦ إلى الأمور التي يجب على الشركة الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأطراف ذوي العلاقة ، ومن هذه الأمور ما يلي:^(٢٨)

١) الإفصاح عن المعلومات المالية التي تهم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل القوائم المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة والسياسات المحاسبية والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح.

٢) الإفصاح عن معلومات الشركة غير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، ومنها معلومات عن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخططها المستقبلية. وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين والكفاءات الإدارية بالشركة والسير الذاتية لهم ، وكذلك نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها .

٣) الإفصاح عن ما يتقاضاه أعضاء المجلس ولجانه وكبار التنفيذيين من مكافآت وبدلات خلال السنة ، وهيكل الملكية بالشركة شاملاً المساهمين الرئيسيين وأصحاب الحصص المؤثرة موضحاً الملاك المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر من تلك الحصص ، وكذلك هيكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للشركة والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وعقود المعاوضة .

٤) يجب على الشركة الإفصاح لمساهميها والجهات الرقابية عن أسهم الخزينة ، وفي حالة شراء الشركة التابعة لأسهم الشركة القابضة المالكة لها تطبق على الأسهم المشتراه كافة قواعد أسهم الخزينة ولا يعتد بها في نصاب المساهمين ولا تشترك في التصويت على قرارات الجمعية العامة للشركة .

ولقد أكد البعض على وجود علاقة إيجابية بين فعالية التقرير المالي وحوكمة الشركات تتج من أن نظام التقرير المالي يمثل عنصراً هاماً لنظام حوكمة الشركات وأن بعض من حالات الفشل لحوكمة الشركات يمكن تخفيضها من خلال توفير نظام تقرير مالي على نحو ملائم، ومن ناحية أخرى فإن بعض مشاكل التقرير المالي قد ترجع إلى مشاكل في حوكمة الشركات.^(٢٩)

القسم الرابع: الإطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة :

أولاً : مدى وجود محددات تحسين المحتوى الإخباري للتقارير المالية في الشركة محل الدراسة:

وتتضمن هذه المحددات مؤشرين هامين يحاول الباحث ربطهما مباشرة بالإفصاح عن المعاملات التي تقوم بها الشركة محل الدراسة مع الأطراف ذوي العلاقة، والتي تتمثل في الشركات التابعة للشركة محل الدراسة وتتمثل هذه المؤشرات ذات التأثير على المحتوى الإخباري للقوائم المالية مرتبطة بالتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من خلال ما يلي:

أ- مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (Miller):

كمقياس لدرجة تحسين المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية: وتمثل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وبين تكلفة التمويل المستخدم، أو أنها صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب مطروحاً منها تكلفة رأس المال والذي يشمل حقوق الملكية والديون، والمتبقي من ناتج الطرح يشكل أرباحاً تتجاوز أو تقل عن تكلفة رأس المال المستثمر وهذا المتبقي هو ما يشير إليه الاقتصاديون بالدخل المتبقي أو الربح الاقتصادي، ومن الطرق الرئيسية المستخدمة لقياس القيمة الاقتصادية المضافة يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية: (٣٠)

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة - متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال للشركة.

$$EVA_{it} = NOPAT_{it} - (WACC_{it} * Cit_{it})$$

ويقصد بكل من:

EVA_{it} : القيمة الاقتصادية المضافة بالشركة (i) وعن الفترة (t).

$NOPAT_{it}$: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة بالشركة (i) وعن الفترة (t).

$WACC_{it}$: يمثل متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر بالشركة (i) وعن الفترة (t).

Cit_{it} : تمثل رأس المال المستثمر بالشركة (i) وعن الفترة (t).

فإذا كانت قيمة EVA أكبر من الصفر ففي هذه الحالة يمكن القول أن الشركة ناجحة ويكون هناك زيادة في ثروة الملاك مع تفسير ذلك من خلال تتبع الفروقات بشأن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مديناً أو دائناً.

ب- مقياس القيمة السوقية المضافة (MVA):

كمقياس لدرجة تحسين المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية ويتم استخراج مؤشر القيمة السوقية المضافة من الشركة محل الدراسة بدلالة نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي حقوق الملكية

مطروحاً منها نسبة القيمة الدفترية إلى إجمالي حقوق الملكية متأثرة بالتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وتكون معادلة حساب القيمة السوقية المضافة كالتالي: (٣١):

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية منسوبة إلى إجمالي حقوق الملكية - القيمة الدفترية منسوبة إلى إجمالي حقوق الملكية.

$$MVA = MVE - BVE$$

ويقصد بكل من:

MVA: القيمة السوقية المضافة.

MVE: القيمة السوقية الإجمالية لحقوق الملكية وهي تساوى عدد الأسهم للشركة في القيمة السوقية للسهم.

BVE: وهي القيمة الدفترية الإجمالية لحقوق الملكية، وهي تمثل حقوق حملة الأسهم خلال فترة زمنية معينة في شكل أرباح محتجزة ورأس مال مدفوع (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة).

ثانياً: تصميم الإطار المقترح للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة وبيان آليات التنفيذ:

حيث يتم تصميم الإطار المقترح للإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى استخدام معايير المحاسبة ذات الصلة بذلك، وعليه يتم بناء بطاقة القياس المتوازن لكشف وقياس أثر استخدام الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية واستخدام معايير المحاسبة ذات الصلة على مستوى الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة ويستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي وذلك لإعطاء أوزان نسبية للبيانات المفصّل عنها من معاملات الأطراف ذوي العلاقة حيث يعتبر درجة الإفصاح الشامل والكافي في القوائم المالية ويكون عند درجة معيارية (٥)، وأن الإفصاح العادي ويكون عند درجة معيارية (٤)، وأن الإفصاح إلى حد ما ويكون عند درجة معيارية (٣)، وأن الإفصاح القليل ويكون عند درجة معيارية (٢)، أما الإفصاح القليل جداً ويكون عند الدرجة المعيارية (١). ويتم ذلك من خلال الخطوات الآتية:

١- **الخطوة الأولى:** تحديد الهدف العام من قياس الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة: حيث يتمثل في زيادة فعالية المحتوى الإخباري للتقارير المالية.

٢- **الخطوة الثانية:** تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تؤدي إلى تحقيق الهدف العام وهو زيادة فعالية المحتوى الإخباري للتقارير المالية، وتتمثل في الأهداف التالية:

- **الهدف الإستراتيجي الأول:** زيادة فعالية المحتوى الإخباري للتقارير المالية من خلال دعم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية.
- **الهدف الإستراتيجي الثاني:** زيادة فعالية المحتوى الإخباري للتقارير المالية من خلال دعم الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية.

- **الهدف الإستراتيجي الثالث:** زيادة فعالية المحتوى الإخباري للتقارير المالية من خلال دعم استخدام معايير المحاسبة ذات الصلة بالإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوى العلاقة.
- ٣- **الخطوة الثالثة :** تحديد جوانب أو أبعاد بطاقة الأداء المتوازن التي من خلالها تتحقق الأهداف الثانوية: حيث يتم تفتيت الإستراتيجية العامة إلى مجموعة الأهداف الإستراتيجية، ويتم احتواء كل هدف من هذه الأهداف في جانب أو بعد من أبعاد بطاقة القياس المتوازن وتتمثل تلك الجوانب أو الأبعاد في الآتي:
- **البعد الأول :** تعظيم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة : من خلال دعم التأثير الإيجابي للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة لخصائص الملائمة والموثوقية للبيانات.
- **البعد الثاني:** تعظيم الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة : من خلال دعم التأثير الإيجابي للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة لخصائص القابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب للبيانات.
- **البعد الثالث :** تعظيم استخدام معايير المحاسبة ذات الصلة بالإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة : من خلال دعم التأثير الإيجابي للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة لمتطلبات تلك المعايير.

ثالثاً: آليات عمل الإطار المقترح: تتمثل آليات التنفيذ للإطار المقترح فيما يلي:

- أ. تحديد وزن نسبي لكل مؤشر من مؤشرات القياس المتوازن.
 - ب. تحديد قيمة أساسية وقيمة مستهدفة لكل مؤشر.
 - ج. تحديد قيمة وسطية بين القيمة الأساسية والقيمة المستهدفة.
- استكمال بيانات خريطة القياس المتوازن، من خلال مقارنة المؤشرات الحالية بالمؤشرات القياسية للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة المرتبطة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمعايير المحاسبية.

القسم الخامس : دراسة الحالة واختبار فروض البحث.

التعريف بالشركة محل الدراسة:

الشركة محل الدراسة هي شركة السويس للإسمنت وهي شركة مساهمة مصرية تأسست عام ١٩٧٧ طبقاً لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي ألغي وحل محله القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧.

ويتمثل غرض الشركة في إنتاج الإسمنت بمختلف أنواعه وغيره من المنتجات المتفرعة من صناعة الإسمنت والمرتبطة بها وكذلك إنتاج مواد البناء الأخرى ومستلزمات التشييد والاتجار فيها واستغلال المناجم والمحاجر فيما عدا الرمل والزلط.

ويبلغ رأس المال المرخص به للشركة محل الدراسة مبلغ (٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم)، ورأس مالها المصدر والمدفوع مبلغ (٩٠٩,٢٨٢,٥٣٥ جم)، وأن عدد الأسهم المصدرة يبلغ (١٨١,٨٥٦,٥٠٧) سهم بقيمة أسمية ٥ جنية للسهم الواحد.

وتتملك شركة هايدلبرغ سيمنت (بعد استحواذها على نسبة قدرها ١٠٠% من أسهم شركة إيتال شيمنتي من خلال شركاتها التابعة) على نسبة قدرها ٥٥% من رأس مال شركة السويس للإسمنت (الشركة محل الدراسة) وذلك في نهاية عام ٢٠١٩.

أولاً : حساب القيمة الاقتصادية والسوقية المضافة للشركة محل الدراسة:

اعتمد الباحث على بعض الدراسات^(٣٢) في استخراج مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة للشركة محل الدراسة، كما استخدم برنامج Excel 2007 في التحليل المحاسبي لبيانات الشركة محل الدراسة، وذلك من خلال الجدول رقم (١):

جدول رقم (١): التغير في القيمة الاقتصادية والسوقية المضافة للشركة محل الدراسة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (Miller) نموذج تقييم الأداء المالي	-53805491	-52572633	-41627086	-39046894	-40748459	30606558 -
التغير في القيمة الاقتصادية المضافة	---	0.9770	0.7918	0.9380	1.0436	0.7511
مقياس القيمة السوقية المضافة	1.07	0.53	0.39	0.90	0.29	0.17
التغير في القيمة السوقية المضافة	---	0.4953	0.7358	2.3076	0.3222	0.5862

ثانياً : مدى توافر جوانب الإطار المقترح للإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة في الشركة محل الدراسة:

أ- مدى توافر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في عمليات الإفصاح المحاسبي عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة للشركة محل الدراسة من خلال جدول رقم (٢):

جدول رقم (٢): خريطة تقييم مستوى الإفصاح عن معاملات

الأطراف ذوي العلاقة بالنسبة لجانب الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

الدرجة المعيارية	جانب الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية											البيان
	مؤشرات الموثوقية				مؤشرات الملائمة							
	R4	R3	R2	R1	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	القيم المستهدفة
	5	1	1	3	1	1	1	3	4	2	3	الدرجة المعيارية للإفصاح
	22	25	26	27	17	15	10	11	16	13	18	الوزن النسبي
461	110	25	26	81	17	15	10	33	64	26	54	الدرجة الحرجة للإفصاح
1000	110	125	130	135	85	75	50	55	80	65	90	الدرجات المرجحة للقيم المستهدفة

أولاً : اختبار صحة الفرض الإحصائي الأول : ينص على أنه "لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية علي مستوى الإفصاح المحاسبي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية". ولاختبار هذا الفرض الإحصائي يتم العمل على مرحلتين تتمثل فيما يلي:

أولاً: نتائج تحليل الانحدار لقياس الأثر القبلي:

وقد أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن الجدول التالي:

جدول رقم (٣): التأثير القبلي للخصائص النوعية الأساسية

النموذج	المتغير التابع: القيمة الاقتصادية المضافة		
	الانحدار	البواقي	الإجمالي
مجموع المربعات	0.026	0.036	0.062
درجات الحرية	1	3	4
متوسط المربعات	0.026	0.012	
قيمة ف		2.146	
المعنوية		0.239	
معامل التفسير		0.417	
معامل الارتباط		0.646	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي $n = 11$

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- عدم ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ٢,١٤٦) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.
- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠,٤١٧ وهذا يعني أن الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية قبل تطبيق الإطار المقترح تفسر ٤١,٧% من التغير الذي يحدث في المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، والباقي يمثل ٥٨,٣% وهي النسبة الأكبر ويرجع لعوامل لم تدخل في النموذج، ومن ثم فإن النموذج ضعيف لتفسير تلك العلاقة.
- عدم وجود تأثير معنوي للخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية قبل تطبيق الإطار المقترح على المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠,٢٣٩) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥% ويرجع الباحث ذلك إلى ضعف علاقة الارتباط بينهما حيث أن ($R = 0.646$).
- ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X + \varepsilon$$

$$Y = 0.762 + 0.004 X + 0.11$$

حيث إن Y هي المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، X هي الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية قبل تطبيق الإطار ، a ثابت الانحدار ، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

ثانياً: نتيجة اختبار العينات المقارنة لقياس الأثر البعدي:

يسعى الباحث من إجراء اختبار العينات المقارنة إلى إثبات معنوية الإطار المقترح بما ينعكس أثره على المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٤): نتيجة اختبار العينات المقارنة للخصائص النوعية الأساسية (التأثير البعدي)

Paired Samples T- Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
				Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Mean	Std. Deviation			
Pair 1	الخصائص الأساسية (الحالي) الخصائص الأساسية (المأمول)	-49.0000	32.7139	9.8636	-70.9775	-27.0225	-4.968	10	.001

يتبين للباحث من النتائج المبينة بالجدول السابق أن مستوى المعنوية يساوي (٠,٠٠١) وهي أقل من ٠,٠٥ وهو ما يشير إلى معنوية الأثر بعد تطبيق الإطار المقترح مما يشير إلى وجود تحسن في جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية بشأن التركيز على تعظيم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية.

ب- مدى توافر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في عمليات الإفصاح المحاسبي عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة للشركة محل الدراسة من خلال جدول رقم (٥):
جدول رقم (٥) : خريطة تقييم مستوى الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالنسبة لجانب الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية.

الدرجة المعيارية	جانب الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية														البيان	
	مؤشرات التوقيت المناسب		مؤشرات القابلية للفهم					مؤشرات القابلية للمقارنة						مؤشرات القابلية للتحقق		
	B2	B1	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	E6	E5	E4	E3	E2	E1	Q2		Q1
5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	القيم المستهدفة
	4	1	1	1	1	4	4	2	1	5	1	1	2	4	1	الدرجة المعيارية للإفصاح
	55	45	20	22	18	19	21	19	16	12	20	15	18	35	65	الوزن النسبي
875	220	45	20	22	18	76	84	38	16	60	20	15	36	140	65	الدرجة الحرجة للإفصاح
2000	275	225	100	110	90	95	105	95	80	60	100	75	90	175	325	الدرجات المرجحة للقيم المستهدفة

ثانياً: اختبار صحة الفرض الإحصائي الثاني :

ينص على "لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية على مستوى الإفصاح المحاسبي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية". ولاختبار هذا الفرض الإحصائي يتم العمل على مرحلتين تتمثل فيما يلي أولاً: نتائج تحليل الانحدار لقياس الأثر القبلي:

وقد أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن الجدول التالي:

جدول رقم (٦): التأثير القبلي للخصائص النوعية الثانوية

المتغير التابع: القيمة الاقتصادية المضافة	النموذج	
	الانحدار	البواقي
الإجمالي		
0.062	0.009	0.053
4	1	3
	0.009	0.018
قيمة ف		0.505
المعنوية		0.528
معامل التفسير		0.144
معامل الارتباط		0.380

ن = ١٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- عدم ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ٠,٥٠٥) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = ٥\%$.
- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠,١٤٤ وهذا يعني أن الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية قبل تطبيق الإطار المقترح تفسر ١٤,٤% من التغير الذي يحدث في المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مقيسة بالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة على التوالي، والباقي يمثل ٨٥,٦% وهي النسبة الأكبر ويرجع لعوامل لم تدخل في النموذج، ومن ثم فإن النموذج ضعيف لتفسير تلك العلاقة.
- عدم وجود تأثير معنوي للخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية قبل تطبيق الإطار المقترح على المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مقيسة بالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة على التوالي، حيث بلغت قيمة المعنوية

(٠,٥٢٨) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥% ويرجع الباحث ذلك إلى ضعف علاقة الارتباط بينهما حيث أن ($R = 0.380$).

■ يمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X + \varepsilon$$

$$Y = 0.951 - 0.001 X + 0.13$$

حيث إن Y هي المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، X هي الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية قبل تطبيق الإطار ، a ثابت الانحدار ، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

ثانياً: نتيجة اختبار العينات المقارنة لقياس الأثر البعدي:

يسعى الباحث من إجراء اختبار العينات المقارنة إلى إثبات معنوية الإطار المقترح بما ينعكس أثره على المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار العينات المقارنة للخصائص النوعية الثانوية (التأثير البعدي) Paired

Samples T- Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	الخصائص الثانوية – (الحالي) الخصائص الثانوية (المأمول)	-75.0000	65.6103	16.9405	-111.3338	-38.6662	-4.427	14	.001

يتبين للباحث من النتائج المبينة بالجدول السابق أن مستوى المعنوية يساوي (٠,٠٠١) وهي أقل من ٠,٠٥ وهو ما يشير إلى معنوية الأثر بعد تطبيق الإطار المقترح مما يشير إلى وجود تحسن في جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية بشأن التركيز على تعظيم الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية.

ج-مدى تطبيق المعايير المحاسبية للإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة في الشركة محل الدراسة من خلال جدول رقم (٨):

جدول رقم (٧)

خريطة تقييم مستوى الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالنسبة لجانب معايير الإفصاح

الدرجة المعيارية	جانب معايير الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة								البيان
	W8	W7	W6	W5	W4	W3	W2	W1	
5	5	5	5	5	5	5	5	5	القيم المستهدفة
	5	3	4	5	5	1	4	2	الدرجة المعيارية للإفصاح
	11	9	12	10	13	15	15	15	الوزن النسبي
350	55	27	48	50	65	15	60	30	الدرجة الحرجة للإفصاح
500	55	45	60	50	65	75	75	75	الدرجات المرجحة للقيم المستهدفة

ثالثاً: اختبار صحة الفرض الإحصائي الثالث :

ينص على أنه " لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق المعايير المحاسبية على مستوى الإفصاح المحاسبي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية".

ولاختبار هذا الفرض الإحصائي يتم العمل على مرحلتين تتمثل فيما يلي:

أولاً: نتائج تحليل الانحدار لقياس الأثر القبلي:

وقد أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن الجدول التالي:

جدول رقم (٨): التأثير القبلي للخصائص النوعية الثانوية

المتغير التابع: القيمة الاقتصادية المضافة			النموذج
الإجمالي	البواقي	الانحدار	
0.062	0.060	0.002	مجموع المربعات
4	3	1	درجات الحرية
	0.020	0.002	متوسط المربعات
0.090			قيمة ف
0.783			المعنوية
0.029			معامل التفسير
0.171			معامل الارتباط

ن = ٨

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- عدم ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (ف = ٠.٠٩٠) وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = ٥\%$.
- بلغ معامل التفسير (R^2) ٠.٠٢٩ وهذا يعني أن جانب المعايير المحاسبية قبل تطبيق الإطار المقترح تفسر ٢.٩% من التغير الذي يحدث في المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والباقي يمثل ٩٧.١% وهي النسبة الأكبر ويرجع لعوامل لم تدخل في النموذج، ومن ثم فإن النموذج ضعيف لتفسير تلك العلاقة.
- عدم وجود تأثير معنوي لجانب تطبيق المعايير المحاسبية قبل تطبيق الإطار المقترح على المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠.٧٨٣) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥%، ويرجع الباحث ذلك إلى ضعف علاقة الارتباط بينهما حيث أن ($R = 0.780$).

- يمكن صياغة معادلة نموذجي الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = a + \beta X + \varepsilon$$

$$Y = 0.945 - 0.001 X + 0.14$$

حيث إن Y هي المحتوى الإخباري للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، X هي جانب المعايير المحاسبية قبل تطبيق الإطار، a ثابت الانحدار، ε هي الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار.

ثانياً: نتيجة اختبار العينات المقارنة لقياس الأثر البعدي:

أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول التالي:

جدول رقم (٩): نتيجة اختبار العينات المقارنة لجانب المعايير المحاسبية (التأثير البعدي) Paired

Samples T- Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	– إفصاح حالي إفصاح مأمول	-18.7500	22.3782	7.9119	-37.4587	-.0413	-2.370	7	.050

يتبين للباحث من النتائج المبينة بالجدول السابق أن مستوى المعنوية يساوي (٠,٠٥٠) وهي تساوي ٠,٠٥ بينما كانت قيمة t أعلى من (٢) وهو ما يشير إلى معنوية الأثر بعد تطبيق الإطار المقترح مما يشير إلى وجود تحسن في جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية بشأن التركيز على جانب تطبيق المعايير المحاسبية.

النتائج:

١- قدم الباحث إطاراً مقترحاً يحقق تطبيقه زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي لمعاملات الأطراف ذوي

العلاقة وذلك من خلال ركنين أساسيين وهما:

- الاعتماد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة للتقارير المالية للشركة محل الدراسة لقياس مدى التحسين في المحتوى الإخباري للتقارير المالية.
- استخدام نموذج الأداء المتوازن وتحويله من خلال ثلاث جوانب فقط كما يلي:

أ- الجانب الأول: قياس مدى توافر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية لمعاملات ذوي العلاقة في الشركة محل الدراسة.

ب- الجانب الثاني: قياس مدى توافر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية لمعاملات ذوي العلاقة في الشركة محل الدراسة.

ج- الجانب الثالث: قياس مدى تطبيق المعايير المحاسبية للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة في الشركة محل الدراسة.

٢- أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى قبول الفرض العدمي الأول والثاني والثالث في الوضع الحالي (قبل تطبيق الهيكل المقترح) والذي ينص بعدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية حول أثر الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية وتطبيق المعايير المحاسبية على مستوى الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة في التقارير المالية في الشركة محل الدراسة في الوضع الحالي (قبل تطبيق الهيكل المقترح) في التقارير السنوية.

٣- أشارت نتائج التحليل الإحصائي من واقع دراسة وتحليل التقارير المالية للشركة محل الدراسة (بعد تطبيق الهيكل المقترح) إلى ملائمة استخدام النموذج المقترح لقياس درجة الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة من خلال تعظيم الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وتطبيق معايير الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة في الشركة محل الدراسة ، وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على "أن الإطار المقترح للإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة يحسن من جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية بشأن التركيز على تعظيم الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وتطبيق معايير الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة في الشركة محل الدراسة".

التوصيات:

(١) يوصي الباحث بضرورة وضع أوزان نسبية لكل مؤشر من مؤشرات معاملات الأطراف ذوي العلاقة من قبل هيئة الرقابة المالية تكون ملزمة لجميع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.

- ٢) يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بعقد دورات تدريبية للإلمام بمتطلبات الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة لتعزيز ثقافة وخبرة معدو التقارير المالية والمسؤولين بالهيئة العامة لسوق المال وبورصة الأوراق المالية وكذلك المحاسبين والمراجعين.
- ٣) يوصي الباحث بضرورة تحسين مستوى الإفصاح عن معاملات ذوي العلاقة من خلال إدراج قائمتي القيمة الاقتصادية المضافة والسوقية المضافة ضمن التقارير المالية للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية.
- ٤) يوصي الباحث بضرورة إلزام الشركات من خلال قانون سوق رأس المال المصري بتطبيق طريقة واحدة لتحديد أسعار المعاملات التي تتم بين الأطراف ذوي العلاقة.

المراجع

- (١) محمود محمد عبد الرحيم حسين، ٢٠٠٤، "إطار مقترح لتطوير القياس والإفصاح المحاسبي للأصول البشرية بالمشروعات كمدخل لتحسين جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، ص ١٤٣.
- (2) Lynn E. Turner, 2000, "High-Quality Financial Reporting", **At the European FASB-SEC Financial Reporting Conference**, Frankfurt Germany, March 23, 2000, PP.1:10. Available at: <https://www.sec.gov/news/speech/spch356.htm>.
- (٣) محمد المعتز المجتبى إبراهيم، د. محمد حازم إسماعيل الغزالي، ٢٠١٦، "دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لشركات القطاع الصناعي: دراسة استطلاعية على عينة من الشركات الصناعية العراقية"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات - مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن**. ص ٥.
- (٤) معتز برهان جميل العكر، ٢٠٠٩، "أثر مستوى الإفصاح في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية"، **أطروحة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن**، ص ١٣.
- (٥) غازي عبد العزيز سليمان، ٢٠٠٧، "الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية" **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العراق، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ١**.
- (6) John MacCarthy, 2017, "Using Altman Z-Score and Beneish M-Score Models to Detect Financial Fraud and Corporate Failure: A Case Study of Enron Corporation", **International Journal of Finance and Accounting**, Vol. 6, No. 6, PP. 159:166, Available at: <https://www.researchgate.net>.
- (٧) أسماء أحمد الصيرفي، ٢٠١٦، "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ١٢٥:١٦٧**.
- (8) Victor Gan, 2017, The Impact of Related Party Transactions on Performance and Valuation of Malaysian Listed Firms: Testing the Influence of Corporate Governance, **Master Thesis**, Faculty of Business and Design Swinburne University of Technology, Sydney, April.
- (9) Moataz El-Helaly, Ifigenia Georgiou and Alan. Lowe, 2018, "The Interplay between Related Party Transactions and Earnings Management: The Role of Audit Quality", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 32, PP. 47:60.
- (10) Pier Luigi Marchini, Paolo Andrei and Alice Mediolì, 2019, "Related Party Transactions Disclosure and Procedures: a Critical Analysis in Business Groups", **Economic and Management Sciences**, University of Parma, Parma, Italy, Vol, 19 No, 6, PP. 1253:1273.
- (11) Dalia Muhammad El Madbouly, 2020, "The Determinants of the Related Party Transactions' Occurrence: an Empirical Study on Firms Listed in the Egyptian Stock Exchange", **Alexandria Journal of Accounting Research**, Faculty of Commerce, Alexandria University, Vol. 4, Issue :2, May, PP.1:52.

- (12) Patrick Kuok Kun and Mayava Weng, 2021, "Related Party Transactions and their Association with Earnings Management – Evidence of Hong Kong Listed Companies", **Journal of Accounting and Taxation**, Vol. 13, No. 3, PP. 205:216.
- (13) Elizabeth A. Gordon, and Others, 2007, Auditing Related Party Transactions: A Literature Overview and Research Synthesis, **Accounting Horizons**, Vol. 21, No. 1 P.81.

(١٤) يمكن الرجوع إلى:

– أحمد بخيت محمد أحمد، ٢٠٢٠، "معاملات الأطراف ذوى العلاقة والأداء المالي المستقبلي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول، مارس، ص ٩٥ .

- Yaron Amzaleg and Ronen Barak, 2013, "Ownership Concentration and the Value Effect of Related Party Transactions (RPTs)", **Journal of Modern Accounting and Auditing**, Vol.9, No.2, PP.239:255.
- Michele Pizzo, 2013, "Related party Transactions under a Contingency Perspective", Springer Science and Business Media, LLC, Seconda University, Naples, Italy, P.313.
- Derek-Teshun Haung and Zhien-Chia Lui, 2010, "A Study of the Relationship Between Related Party Transactions and Firm Value in High Technology Firms in Taiwan and China", **African Journal of Business Management** Vol. 4, No. 9, PP. 1924: 1931.

(١٥) إبراهيم أحمد إبراهيم شرف، ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(١٦) يمكن الرجوع إلى:

– أسماء أحمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١:١٣٢.

– محمد محمود الحوشي، ٢٠١٩، "أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثالث، المجلد الثالث، سبتمبر، ص ١٥٠.

- Ben Kwame Agyei-Mensah, 2019, "The Effect of Audit Committee Attributes on Compliance with IAS 24 -Related Party Disclosure: An Empirical Study", **International Journal of Law and Management**, Vol. 61, Issue: 1, PP.266:285.

(١٧) يمكن الرجوع إلى:

– أسماء أحمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

– جمعه فلاح حميدات، ٢٠١٩، "منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (IFRS EXPORT)، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين"، عمان، الأردن، يوليو، ص ٨٣٨.

(١٨) يمكن الرجوع إلى:

– إسراء مصطفى عبد الفتاح مصطفى، ٢٠١٦، "العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الثالث والخمسون، الجزء الثالث، ص ٢٣٤:٢٣٥.

- جمعه فلاح حميدات، د. حسام خدّاش، ٢٠١٣، "منهاج محاسب عربي قانوني معتمد، (ACPA)، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين"، الورقة الثانية - المحاسبة، عمان، الأردن، إبريل، ص ص ١٣١:١٣٢.
- Ma. Gina T. Manaligod, 2012, "Related Party Transactions", **American International Journal of Contemporary Research**, Del Rosario College of Business, De La Salle University, Manila, Philippines, Vol. 2, No. 5, PP.26:27 .
- (19) John Wiley and Sons Ltd. Published 2015 by John Wiley and Sons Ltd. Interpretation and Application of Generally Accepted, Accounting Principles, GAAP 2015, P. 1128.
- (٢٠) إسراء مصطفى عبد الفتاح مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.
- (٢١) أحمد بخيت محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥ .
- (٢٢) إسراء مصطفى عبد الفتاح مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦.
- (٢٣) وزارة الاستثمار، معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، معيار رقم ١٥، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧-١٥.
- (٢٤) مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠٠٩، " مادة تدريبية للمعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم"، القسم الثالث والثلاثون، إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، ص ٤.
- (25) Dalia Muhammad El Madbouly, **Op.Cit.** PP.8:9.
- (٢٦) يمكن الرجوع إلى:
- طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٨، " موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية"، الجزء الثاني، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ١٨٦.
- Liliana Feleaga and Ioana Neacșua, 2016, "Disclosure of Related Party Transactions and Information Regarding Transfer Pricing by the Companies Listed on Bucharest Stock Exchange", **Accounting and Management Information Systems**, Vol. 15, No. 4, PP.785:809, Available at: <https://www.researchgate.net>.
- (27) Ahmed A. Diab, Ahmed Aboud, Arafat Hamdy, 2019, "The Impact of Related Party Transactions on Firm Value Evidence from a Developing Country", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 17, No. 3, PP.577:578.
- (٢٨) الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، ٢٠١٦، الدليل المصري لحوكمة الشركات، الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦م، الإصدار الثالث، فبراير، ص ص ٣٤:٣٥.
- (29) Andrea Melis, 2004, "Financial Reporting Corporate Communication and Governance", **Corporate Ownership and Control**, Vol. 1, No.2, PP. 31:37. Available at: <http://www.virtusinterpress.org/IMG/pdf/cocv1i2p2>.
- (٣٠) يمكن الرجوع إلى:
- محمد داود محمد صراوى، ٢٠١٩، "أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص ٦٠.
- Rio Dhani Laksana and Viviana Mayasari, 2020, "The Impact of Market Value Added to Shareholder Value: Evidence from Indonesia Firms". **The International Conference on Rural Development and Entrepreneurship**, SHS Web of Conferences 86, 01029 (2020), P.3, Available at: <https://doi.org/10.1051/shsconf/20208601029>.

(٣١) عبدالرؤوف علي عبد الله جريد، ٢٠١٩، "دراسة تأثير القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) على أسعار أسهم شركات مؤشر EGX30 المدرجة في البورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد العاشر، العدد الثالث، ص ٢٩٨.

(٣٢) يمكن الرجوع إلى:

- Salaga Jakub, Bartosova Viera and Kicova Eva, 2015 "Economic Value Added as A Measurement Tool of Financial Performance", 4th World Conference on Business, Economics and Management, WCBEM, **Procedia Economics and Finance**, Vol. 26, PP.484: 489, A University of Zilina, FPEDAS, Slovakia, Available at: [https://doi.org/10.1016/52212-5671\(15\)00877-1](https://doi.org/10.1016/52212-5671(15)00877-1).

- أشرف صلاح، د. عبدالرؤوف علي عبدالله جريد، ٢٠١٩، "دراسة تأثير القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA على أسعار أسهم شركات مؤشر EGX30 المدرجة في البورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد العاشر، العدد الثالث، ص ٣٢١: ٢٨١.